الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي سي الحواس - بريكة

معهد الحقوق و العلوم الاقتصادية

قسم الحقوق

ة بحث: أثر التقنيات الحديثة على الحقوق والحريات

مخبر: آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة

الملتقى الدولي عن بعد:

ارتباط الذكاء الاصطناعي بالواقع والقانون

هيئة الاستكتاب الجماعي:

الرئيس الشرفي: أ.د/ نورة موسى مدير المركز الجامعي

ف العام: د/ بولحية شهيرة مدير المعهد

رئيس الملتقى: د/ بن سعيد صبرينة

رئيس اللجنة العلمية: د/ قادري نادية.

يس اللجنة التنظيمية: د/ هشام ذبيح

ديباجة الملتقى

الذكاء الاصطناعي هو علم يتعلق بالأنظمة والأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لاشتراكه بعناصر ثلاث وهي الإدراك والفهم وأخذ القرارات لأداء المهام والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادًا إلى المعلومات التي تجمعها.

وهو بهذا يملك القدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات ويهدف إلى تعزيز القدرات والمساهمات البشرية بشكل كبير. مما يجعله أصلاً ذا قيمة كبيرة من أصول الأعمال، وهو بهذه الخصائص وهذه الأهداف أصبحت الخوارزميات عصب الحياة في عصرنا هذا، ولهذا كان لابد من القانون والقاعدة الشريعة أن تتأثر وتؤثر في الآليات والضمانات التي أفرزتها هذه الخوارزميات، لأننا سنصل في يوم من الأيام تحليل بيانات ومعطيات قضية مطروحة أمام العدالة لإيجاد حلول منطقية وذكية وسريعة،

وفي هذا الاطار أكد أستاذ القانون الدولي الفرنسي Colliard. A-C في مقالته الشهيرة: "الآلة والقانون المدني الحديث"أن القانون لا يصنعه الفلاسفة بنظرياتهم، ولا رجال القانون بصيغهم القانونية، وإنما المهندسون باختراعاتهم التي تصنع وتطور القانون".

ومن مظاهر هذا الصنع والذي نلمسه اليوم وبقوة، سواء في إطار نظرية الشخصية القانونية، وانفصال فكرة هذه الأخيرة عن الشخص الطبيعي وصولا الشخصية الاعتبارية،أو في نظرية المسؤولية المدنية، ببعديها التعاقدي والتقصيري، وانعكاساتها على فكرتي الخطأ والتعويض أو في إطار نظريتي العقد والإثبات، والانتقال بالتعامل القانوني من الحيز التقليدي الورقي، إلى الحيز الالكتروني الرقمي، وما ينطبق اليوم على هاتين النظريتين، يمكن تطبيقه في نظام فض المنازعات، بشقيه القضائي و التحكيمي، وغيرها من المظاهر التي لا تعد ولا تحصى حتى يمكن القول بأن الآلة سبقت التشريع بمسافة بعيدة جدا.

ولهذا بدأ الاهتمام الدولي بهذا الموضوع حيث انعقد الاجتماع العالمي المشترك في عام 2020 بين الإنتربول ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة لمناقشة موضوع الذكاء الاصطناعي وإنفاذ قانون : التحديات والإمكانات في 2020/12/01،وكذا الدورة 52 للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي الذي كان موضوعها : الجوانب القانونية للعقود الذكية والذكاء الاصطناعي.... والتي جاءت بتوصيات مهمة جدا.

إشكالية الملتقى

تتمثل الإشكالية الرئيسية في: باعتبار أن الذكاء الاصطناعي فرض نفسه وعلى نطاق واسع في جميع الميادين مما أثر على الكثير من المبادئ والنظريات القانونية المستقرة، فما هي انعكاساته على القانون وفروعه ؟

محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي في نطاق العلوم الإجتماعية

المحور الثاني : انعكاسات تمتع الروبوتات الذكية بالشخصية القانونية على القاعدة القانوني الموضوعية والإجرائية

- **المحور الثالث:**تأثيرات إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي على الحقوق والحريات
- **المحور الرابع:** الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية
- **المحور الخامس:** التجارب الدولية في مجال أنظمة الذكاء الإصطناعي

أهداف الملتقى

- توضيح طبيعة العلاقة بين القانون والذكاء الاصطناعي،
- إضفاء الحماية القانونية على المخرجات الملموسة للذكاء الاصطناعي
- وضع الضمانات القانونية وآليات تضمن عدم الاعتداء على حقوق الإنسان الأساسية، لاسيما الحق في الخصوصية والحق بالعمل .
- تحديد طبيعة المسؤولية القانونية المترتبة نتيجة الاستخدام القانوني لهذه البرمجيات،
- الوصول إلى توصيات تستدعي تدخل المشرعين على الصعيدين الوطني والدولي لإضفاء الحماية القانوني من الذكاء الاصطناعي وله في آن واحد.